



المكتب الإقليمي للدول العربية بالتعاون مع برنامج تعزيز إعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

ردم الفرق بين معدلات الأجور بين الجنسين في الأردن

أشارت نتائج ملخص موجز سياسات المساواة في الأجور في الأردن، التي وضعتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، إلى استمرار التمييز في معدلات الأجور بين الجنسين في الأردن. وقد اقترحت التوصيات المنبثقة عن الطاولة المستديرة حول الانصاف في الأجر وجوب وضع مبادرة تركز على المساواة في الأجور للبدء في ردم الفرق في معدلات الأجور بين الجنسين. هذا وشملت الأنشطة المحددة التي اقترحتها الجهات الوطنية للمضي قدماً في عملية ازالة الفرق بين معدلات الأجور بين الجنسين في الأردن إنشاء إطار مؤسسي قوي للعمل على المساواة في الأجور، ووضع سياسات وخطط عمل مبنية على الأدلة، فضلاً عن تعديل التشريعات الحالية.

وفي تموز/يوليو ٢٠١١، أنشئت اللجنة التوجيهية الوطنية للانصاف في الأجور بدعم فني من منظمة العمل الدولية لتعزيز المساواة في الأجور (الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية) بين الرجال والنساء العاملات في الأردن. ترأستها وزارة العمل واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وضمت ممثلين عن النقابات العمالية والمهنية والمجتمع المدني والهيئات الحكومية وغرفة التجارة وغرفة الصناعة والقطاع الخاص.

أهداف اللجنة التوجيهية الوطنية للانصاف في الأجور

تتلخص أهداف اللجنة التوجيهية الوطنية للانصاف في الأجور في تعزيز التعاون بين أعضائها من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية حول المساواة في الأجور، وتنسيق الأنشطة الرامية إلى تحقيق المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية في الأردن. وفي هذا الصدد، تم إنشاء لجنتين فرعيتين:

- لجنة فرعية قانونية تركز على تعزيز السياسات والتشريعات من أجل المساواة في الأجور. وتقديم توصيات بشأن تعديل التشريعات القائمة. وقد ناقشت هذه اللجنة حتى الآن واتفقت على منهجية لإجراء مراجعة قانونية لرسم السياسات.

- لجنة فرعية للبحوث والدراسات تركز على إجراء بحوث متعمقة حول التمييز في الأجور من أجل توجيه السياسات والبرامج. وهي حالياً بصدد اختيار قطاع محدد لإجراء البحث الأول.

إن المساواة في الأجر حق أساسي. لا بل هي أيضاً شرط ضروري لضمان العدالة والكرامة، بالإضافة إلى مساهمتها في منع التمييز. وعلاوة على ذلك، تعتبر المساواة في الأجور مقياساً يقدر المجتمع من خلاله إمكانات المرأة وقدراتها، وهي أيضاً تأكيد لمبادئ المساواة والعدالة

أسمى خضر، رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

وقد أصبحت المساواة في الأجور أولوية في كل من الاستراتيجية الوطنية للمرأة ٢٠١١-٢٠١٥ وفي استراتيجية التشغيل الوطنية باعتبارها وسيلة للتغلب على الوظائف ذات الأجور المتدنية التي تشمل في غالبيتها اليد العاملة النسائية وكذلك وسيلة من أجل المضي قدماً في زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

من أجل فهم مبدأ الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية فهما افضل وتطبيقه. تخطط منظمة العمل الدولية لدورات تدريبية لأعضاء اللجنة التوجيهية الوطنية للمساواة في الأجور. وستعقد الدورة الأولى منها في ٧-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في البحر الميت.

ولزيد من المعلومات يمكن الاتصال بـ: ريم أسلان (البريد الإلكتروني:

reem.aslan@gmail.com) في عمان، أو بـ سمائل إشم

(البريد الإلكتروني: esim@ilo.org) في بيروت، أو بـ ليلى وونغ

(البريد الإلكتروني: wong@ilo.org) في جنيف.